



أفاق أربح

سلطنة عمان تقطف ثمار استكشافات النفط

اتفاقية جديدة مع تيثيز أويل تضاعف

رهانات زيادة احتياطات الطاقة ورفع معدلات الإنتاج

تربليون قدم مكعبة من احتياطات الغاز المؤكدة القابلة للاستخراج. وأبرمت بي بي اتفاقا مع الحكومة العمانية يمتد حتى 2025 لشراء الغاز المنتج من حقل خزان، الذي تشير التقديرات إلى أنه يضم احتياطات كبيرة تضع مسقط بقوة على خارطة صناعة الغاز العالمية.

ويرجح أن يتم حفر حوالي 300 بئر على مدى عمر حقل خزان، وأن تتمكن مسقط من استخراج ما يصل إلى 12 تربليون قدم مكعبة من احتياطات الغاز المؤكدة القابلة للاستخراج.

وأبرمت الشركة العمانية العالمية للمناجحة في مايو 2018 اتفاقية بيع الغاز لمدة عشر سنوات مع شركة بيترولاند النفطية المملوكة لحكومة بنغلاديش. وتزامن ذلك مع توقيع وزارة النفط والغاز العمانية على ثلاث مذكرات تفاهم مع شركات نفطية عالمية، هي شل البريطانية الهولندية وتوتال الفرنسية وأوكسيدنتال الأمريكية لتطوير مشروعات الطاقة والنفط في السلطنة.

المضي قدما في تنفيذ المسوحات الزلزالية، وإجراء الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية وحفر الآبار الاستكشافية

وتتولى شل استكشاف الغاز وتحويله إلى غاز طبيعي مسال بالشراكة مع الصندوق الاحتياطي العام العماني وشركة إينبرك القابضة الكويتية. كما تطور توتال بالشراكة مع شل بصفتها مشغلين اكتشافات غاز طبيعي بمنطقة بريك الكبرى في الرقعة 6 البرية الواقعة شمال البلاد من خلال حصتين تبلغان 25 و75 في المئة على التوالي.

ويتوقع أن يكون الإنتاج المبدئي نحو نصف مليار قدم مكعبة يوميا وقد يرتفع إلى مليار قدم مكعبة يوميا. وستستغل توتال حصتها من الغاز كلقم لإقامة مركز إقليمي في عمان لتصوين السفن بالغاز.

ورغم أن صناعة الغاز لم تسلم من تأثيرات كورونا إثر انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى معدلات غير مسبوقة، لكن الأوضاع قد تتغير مع مرور الوقت وقد تستفيد مسقط من مشاريعها في هذا المضمار على المدى الطويل.

ولدى الحكومة العمانية خطة كانت قد اعتمدها قبل سنوات قليلة تضمنت عدة شركات يقول محللون إنها ستمهد لفتح الباب أمام تسويق الغاز إلى عدة أسواق، وهو ما سيجعلها تحقق عوائد ترفد بها خزينة الدولة بشكل مستدام.

وتعول مسقط على تعزيز قطاع الطاقة بما يسهم في تحقيق تطلعات الحكومة لزيادة العوائد مع رفع الكفاءة التشغيلية وتقليل النفقات مستقبلا.

قطفت سلطنة عمان ثمار رهاناتها على استكشاف النفط بعقد اتفاقية جديدة مع تيثيز أويل للتقيب على النفط في منطقة الامتياز 58 ما يدعم خطط زيادة احتياطات الطاقة ورفع معدلات الإنتاج حيث ستساهم الخطوة في دعم استراتيجية البلد الخليجي لتنمية قدراته في هذا المجال تمهيدا لتحويله إلى محور رئيسي في خارطة منتجي الطاقة عالميا.

مسقط - أحرزت سلطنة عمان تقدما جديدا نحو أهدافها الاستراتيجية بعقد اتفاقية تنقيب على النفط في منطقة الامتياز 58 ما يدعم فرص الاستثمار في المجال الأمر الذي يعزز خطط التنمية التي تستهدفها البلاد برفع نسبة القيمة المضافة سنويا.

وتنقلت وكالة الأنباء العمانية على توثيق عن توقيع اتفاقية بترولية جديدة في منطقة الامتياز رقم 58 البالغة مساحتها 4557 كيلومترا مربعا مع شركة "تيثيز أويل تقيب"، حيث وقعها كل من محمد بن حمد الرميحي وزير النفط والغاز، وحسين اللواتي، نائب الرئيس لشؤون الشركة.

ويأتي هذا الإعلان في الوقت الذي يعاني فيه البلد الخليجي، وهو مصدر صغير للنفط، وغير عضو بمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، من أزمة مالية ويواجه عدة تحديات دعت السلطان هيثم بن طارق إلى تبني استراتيجية لإنعاش الاقتصاد.

وقالت وزارة النفط والغاز إن الاتفاقية تنص هذه على التزام الشركة خلال فترة الاتفاقية بتنفيذ المسوحات الزلزالية، وإجراء الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية وحفر عدد من الآبار الاستكشافية.

وسلكت سلطنة عمان أسواط مهمة في خارطة الغاز العالمية أيضا حيث تجلت آخرها في إطلاق مشروع إنتاج الغاز من خزان يصل حاليا إلى مليار قدم مكعبة وسيترفع إلى 1.5 مليار قدم مكعبة من الغاز يوميا بالتعاون مع شركة بريتش بتروليوم (بي بي) البريطانية.

وتقوم العمانية للغاز بتشغيل ثلاث وحدات لتسييل الغاز في محطة قلهاث على ساحل المحيط الهندي بقدرة إنتاج يومية تبلغ 10.4 مليون طن. واستأنفت بي بي إنتاج الغاز في حقل خزان مطلع أبريل الماضي، في أعقاب إغلاق مخطله استمر ثلاثة أسابيع بسبب ظروف أزمة وباء كورونا.

وكانت الشركة البريطانية قد أعلنت في سبتمبر 2017 عن بدء الإنتاج من حقل خزان، وهو السادس والأكبر بين سبعة مشاريع في قطاع المنبع لبي بي في سلطنة عمان.

وأبرمت بي بي اتفاقا مع الحكومة العمانية يمتد حتى 2025 لشراء الغاز المنتج من حقل خزان، الذي تشير التقديرات إلى أنه يضم احتياطات كبيرة تضع مسقط بقوة على خارطة صناعة الغاز العالمية.

ويرجح أن يتم حفر حوالي 300 بئر على مدى عمر حقل خزان، وأن تتمكن مسقط من استخراج ما يصل إلى 12

تربليون قدم مكعبة من احتياطات الغاز المؤكدة القابلة للاستخراج. وأبرمت بي بي اتفاقا مع الحكومة العمانية يمتد حتى 2025 لشراء الغاز المنتج من حقل خزان، الذي تشير التقديرات إلى أنه يضم احتياطات كبيرة تضع مسقط بقوة على خارطة صناعة الغاز العالمية.

وتتولى شل استكشاف الغاز وتحويله إلى غاز طبيعي مسال بالشراكة مع الصندوق الاحتياطي العام العماني وشركة إينبرك القابضة الكويتية. كما تطور توتال بالشراكة مع شل بصفتها مشغلين اكتشافات غاز طبيعي بمنطقة بريك الكبرى في الرقعة 6 البرية الواقعة شمال البلاد من خلال حصتين تبلغان 25 و75 في المئة على التوالي.

ويتوقع أن يكون الإنتاج المبدئي نحو نصف مليار قدم مكعبة يوميا وقد يرتفع إلى مليار قدم مكعبة يوميا. وستستغل توتال حصتها من الغاز كلقم لإقامة مركز إقليمي في عمان لتصوين السفن بالغاز.

ورغم أن صناعة الغاز لم تسلم من تأثيرات كورونا إثر انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى معدلات غير مسبوقة، لكن الأوضاع قد تتغير مع مرور الوقت وقد تستفيد مسقط من مشاريعها في هذا المضمار على المدى الطويل.

ولدى الحكومة العمانية خطة كانت قد اعتمدها قبل سنوات قليلة تضمنت عدة شركات يقول محللون إنها ستمهد لفتح الباب أمام تسويق الغاز إلى عدة أسواق، وهو ما سيجعلها تحقق عوائد ترفد بها خزينة الدولة بشكل مستدام.

وتعول مسقط على تعزيز قطاع الطاقة بما يسهم في تحقيق تطلعات الحكومة لزيادة العوائد مع رفع الكفاءة التشغيلية وتقليل النفقات مستقبلا.

وتتولى شل استكشاف الغاز وتحويله إلى غاز طبيعي مسال بالشراكة مع الصندوق الاحتياطي العام العماني وشركة إينبرك القابضة الكويتية. كما تطور توتال بالشراكة مع شل بصفتها مشغلين اكتشافات غاز طبيعي بمنطقة بريك الكبرى في الرقعة 6 البرية الواقعة شمال البلاد من خلال حصتين تبلغان 25 و75 في المئة على التوالي.

ويتوقع أن يكون الإنتاج المبدئي نحو نصف مليار قدم مكعبة يوميا وقد يرتفع إلى مليار قدم مكعبة يوميا. وستستغل توتال حصتها من الغاز كلقم لإقامة مركز إقليمي في عمان لتصوين السفن بالغاز.

ورغم أن صناعة الغاز لم تسلم من تأثيرات كورونا إثر انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى معدلات غير مسبوقة، لكن الأوضاع قد تتغير مع مرور الوقت وقد تستفيد مسقط من مشاريعها في هذا المضمار على المدى الطويل.

ولدى الحكومة العمانية خطة كانت قد اعتمدها قبل سنوات قليلة تضمنت عدة شركات يقول محللون إنها ستمهد لفتح الباب أمام تسويق الغاز إلى عدة أسواق، وهو ما سيجعلها تحقق عوائد ترفد بها خزينة الدولة بشكل مستدام.

القاهرة تضبط قانون الإفلاس لتحفيز الشركات المتضررة

الوباء يربك التوازنات المالية للقطاعات المنتجة ويحد من قدرتها على تسديد القروض

لها حال إعلان رغبتها في الخروج من البلاد.

وأكد فؤاد ثابت، رئيس اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية، أن موافقة مجلس الوزراء على قانون الإفلاس يمنح المستثمر فرصة جديدة لإعادة تشغيل شركاته واستثماراته التي تعثرت، ما يعزز قدرته على سداد ديونه واستئناف النشاط مجددا والمنافسة بالأسواق.

ووصف لـ"العرب"، التعديلات الجديدة بأنها "حائط حماشي للمشروعات المتعثرة، وتعزز قدرات الاقتصاد وتضمن حقوق الدائنين دون الضغط على المخلص، فهدف نظام الإفلاس التقييم والمساعدة على الخروج من العثرات والتهديب والإصلاح، إذ أن فكرة عقاب المخلص يجب أن تنحصر في اضيق الحدود الممكنة".

وعقد اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية جلسات حوار مجتمعي بشأن الإفلاس في عدد من المحافظات مؤخرًا، وحذر من اعتبار الإفلاس جريمة، فيما كان يتم وضع المستثمر الذي يتعرض للإفلاس بالحرمان من العودة للاستثمار وفق عقوبات القانون التجاري.

وتؤكد مبادرة الحكومة عزمها على تبسيط إجراءات الصلح الوافي من الإفلاس وتطمئن المستثمرين حال العرض لأي قوة قاهرة تحد من قدرته على مواصلة النشاط رغم أنه حسن النية.

ويحتاج تعزيز هذه المبادئ لبرامج توعوية تضم جميع أطراف السوق من تجار ومدري الشركات، ما يعمق نشر فكر وثقافة الخروج للاستثمارات لا من السقوط في الوقت المناسب الذي تراه لا يتلاءم مع جدوى الاستثمار.

يصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري نشرة سنوية تضم أحكام "بروتستوتو"، وهي حالات عدم القدرة على دفع الدين، فيما سجلت آخر إصدارات الجهاز أحكام "بروتستوتو" بنحو 12.5 ألف حالة بقيمة ديون إجمالية تصل لنحو 62.5 مليون دولار.



وطالب طارق متولي عضو لجنة الصناعة في البرلمان، بإنشاء صندوق استثمار يمول رأسماله من حصة الأموال المصدرة والتهرب الضريبي، ويتم توجيه جزء كبير من استثماراته للمشروعات التي تعاني التعثر.

وأشار لـ"العرب"، إلى أن العائد على استثمار هذه الصناديق سيكون كبيرا لأنه يدخل في المراحل الحرجة في عمر المشروعات بهدف تعويمها ماليًا، ما يحافظ على ربحية النشاط، وتعظيم أموال هذه الصناديق.

دفعت تداعيات كورونا الحكومة المصرية إلى إحداث تعديلات على قانون الإفلاس لإنقاذ الشركات بعد أن تسبب الوباء في إرباك توازنها ومراكزها المالية، ما زاد من مخاطر مواجهتها مع دائنيها، الأمر الذي استوجب اتخاذ تدابير جديدة لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتحفيزها على إعادة التشغيل بكامل طاقتها الإنتاجية.

السوقية بدلا من أن تتآكل أمام خلاء جدد.

ورغم حصول كافة المؤسسات المالية الدائنة للمشروعات على المعلومات المالية التي تؤكد الجدارة الائتمانية للمراكز المالية للشركات، إلا أن القوة القاهرة لوباء كورونا عصفت بجميع عمليات التقييم بعد أن توقف الاقتصاد ودخل مرحلة ركود.

ولحل هذه التشابكات استحدثت التعديلات نظاما عادلا يتم بموجبه تقسيم الدائنين إلى فئات بحسب نوع وطبيعة الدين، بما يضمن تحقيق المساواة بين الدائنين داخل كل فئة، وتحديد أولويات نظم السداد.

وأثحت التعديلات للدائنين التقدم بطلب صلح واق من الإفلاس للمدين تعظيما لدور الدائنين، وتجنبًا لشهر إفلاس التاجر حسن النية سيء الحظ، وتدعيما لنظام الصلح الوافي من الإفلاس باعتباره نظاما وجد في الأساس لإيجاد التوازن بين المراكز القانونية للمدين والدائن تحت إشراف القضاء.

وانتهجت التعديلات نهجا جديدا بموجبه يتم تصويت الدائنين في العبد من القرارات المهمة المتعلقة بإجراءات ما بعد شهر الإفلاس، منها التصويت على استمرار في تشغيل تجارة المخلص، أو ندد خبراء إعادة الهيكلة لوضع خطة إعادة هيكلة تجارة المدين المخلص.

ومن حق الدائنين التصويت على بدء إجراءات بيع موجودات التقلية للمنشأة، أو تصفية الأصول الأساسية الخاصة بتجارة المخلص وغيرها من موجودات التقلية، على أن يكون اتخاذ القرار في الحالات المذكورة بموافقة الأغلبية العديدة للدائنين.

ويرى علي عيسى، رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين، أن الاتجاه نحو تعديل تشريعات النشاط التجاري في ظل تداعيات وباء كورونا رسالة مهمة، فمادام أن متخذي القرار يدركون تبعات الجائحة على مناخ الاستثمار.

وقال لـ"العرب"، إننا طالبا على مدى سنوات بتشريع خاص بالخروج الآمن من السوق بعيدا عن تعقيدات قانون الإفلاس، بما يضمن من خلاله خروج الشركات من الاستثمارات التي ترى أنها لا تحقق العائد على رأسمالها المستثمر.

ويعزز الخروج الآمن من السوق زيادة حركة الاستثمارات الأجنبية للبلاد، فممانات سهولة خروج الأموال جعلها تقصد الأسواق التي تحقق تلك الألية. وقبل عام 2018، كانت تواجه الشركات الأجنبية مشكلات لا حصر



القاهرة - وافقت الحكومة المصرية أخيرا على أول تعديل لقانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الوافي من الإفلاس الذي صدر قبل عامين فقط، لتخفيف تداعيات وباء كورونا على النشاط الاقتصادي، ووقف تفاقم الأوضاع المالية للشركات.

وتستهدف التعديلات الجديدة تحقيق التوازن بين مصلحة المدين حسن النية سيء الحظ، ومصلحة الدائنين، لأن وباء كورونا أزعج بقايعاته على التعاملات المالية في الأسواق. واصطدم النشاط الاقتصادي الأخذ في التوسع عبر مختلف الآليات النموية، كالإقراض والشراء الأجل، بتفسي الوباء ما وضعه في وضع ملتبس في علاقة بدائنيه نظرا لعدم وجود موارد لتسديد القروض.



وجملت التعديلات فكرا جديدا قائما على مد يد العون للمشروعات المتعثرة وفتح المجال أمامها للحصول على تمويل يسهم في انتشالها من عثرتها بعدما فاقم نقص السيولة المالية أوضاعها وحد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

وامتعت الشركات، الفترة الماضية، في تنويع مصادر الحصول على التمويل من خلال الجهاز المصرفي الذي أصبح الاعتماد عليه وحده غير ذي جدوى لطول إجراءات الحصول على القروض.

واستلزم ذلك فتح الباب لجهات تمويلية أخرى تدرج تحت مظلة القطاع المالي غير المصرفي، فضلا عن الكيانات المرخص لها بتقديم التمويل أو التسهيلات الائتمانية للمشروعات المتعثرة، وبذلك أصبحت الشركات مدينة لجهات متعددة.

وأعطت خطط التنمية المستهدفة التي أعلنت عنها البلاد الضوء الأخضر لجميع الاستثمارات الأجنبية والمحلية لتوسيع نطاق أعمالها في بلد يقوم ببناء 14 مدينة مليونية جديدة، ومشروعات زراعية وصناعية عملاقة، وكان على الشركات مواكبة هذه الطموحات باستثمارات تحافظ على حصصها



شركات في مهب كورونا